إعلان اسطنبول لدعم قضية المعتقلين

- ضمن احتفاليات شعبنا بالذكرى الحادية عشرة لانطلاق ثورته الهادفة لإسقاط نظام الاستبداد والقتل الأسدي والانتقال إلى نظام مدني ديموقراطي تعددي، تداعت مجموعة من الأحزاب السياسية السورية والقوى الثورية والمنظمات الحقوقية وروابط المعتقلين للقاء تشاوري عقد فيزيائيا في اسطنبول وأون لاين عبر منصة الزوم، وناقشت على مدار يومين (دور الاحزاب الوطنية الديمقراطية السورية في دعم قضية المعتقلين) وخلصت إلى الورقة الموحدة التالية:

- أدان المجتمعون الاعتقال بسبب الرأي أو كرهائن بسبب آراء ونشاط أقربائهم أو بسبب انتماء ديني أو قومي، واعتبروه عملاً إرهابياً مداناً ووسيلة ضغط لقمع الأصوات المعارضة لسلطة الأمر الواقع في أي مكان من سوريا، ونعتبر النظام الأسدي الاستبدادي المجرم سلطة أمر واقع، وأجمع المجتمعون أن حرية الرأي والتعبير والاعتقاد من أقدس الحريات، ومن الأهداف الرئيسية لثورتنا، وطالبوا بإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي فورا دون قيد أو شرط.

- إن قضية المعتقلين قضية إنسانية فوق تفاوضية، ونؤكد على دعم العملية السياسية وفق التسلسل المعلن في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥، ونطالب بعدم القفز فوق مراحل العملية السياسية التي تبدأ حصرا بإطلاق سراح المعتقلين فورا، والكشف عن مصير المختفين، مؤكدين على أنه شرط أساسي لتحقيق معايير البيئة الآمنة والمحايدة في سوريا من أجل تنفيذ بيان جنيف لعام ٢٠١٢ وجميع القرارات الدولية ذات الصلة من أجل تحقيق حل سياسي عادل.

- نرفض محاولات نظام الأسد التي تهدف للمقايضة ولابتزاز الشعب السوري والمجتمع الدولي في ملف المعتقلين، حيث يطالب برفع العقوبات مقابل إطلاق سراح المعتقلين، علماً أن قرار مجلس الامن ٢٢٥٤ واضح، "بند المعتقلين فوق تفاوضي" ، ونطالب بإنشاء آلية مستقلة في جنيف تتمتع بالولاية الدولية بمشاركة منظمات المجتمع المدني السورية والدولية المختصة بالمعتقلين، والتي أوصى بها تقرير اللجنة الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة "الاخفاء والاحتجاز لقمع المعارضة سمة مميزة لعقد من الصراع في سوريا".

- يندد المجتمعون بتحويل قضية المعتقلين من بند فوق تفاوضي إلى قضية تخضع للمفاوضات في آستانا في مخالفة واضحة لقرارات الأمم المتحدة، وتسييس قضية المعتقلين بجعلها تبادل أسرى من أجل ذر الرماد بالعيون، وحصرها بين مجموعة الترويكا، ونطالب بإعادتها إلى طبيعتها في جنيف بإشراف الامم المتحدة، ونطالب الامم المتحدة بالوفاء بالتزاماتها اتجاه القضايا الإنسانية و على رأسها قضية المعتقلين، وتطبيق معايير القانون الدولي الانساني والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

يدعم المجتمعون "ميثاق عدالة وحقيقة" الذي قدمه عدد من روابط الضحايا، والمتضمن لاستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى فيما يتعلق بالمعتقلين والمختفين قسرا والمفقودين.

- كما أعلن المجتمعون عن دعمهم لعمليات التقاضي والولاية القضائية العالمية، مؤكدين أنها خطوة أولى بالاتجاه الصحيح، وخطوة رمزية لإدانة النظام، ويجب العمل على توسيع نطاقها في أكثر من دولة، والسعي لإدانة قيادات الصف الأول في النظام، كما يجب استثمارها من القوى السياسية والبناء عليها من أجل عدم اسقاط المحاسبة ومن أجل ربط العملية السياسية بالمساءلة لكل القوى المسؤولة عن الاعتقال، وذلك لتحقيق السلام المستدام.

- نطالب بتشكيل لجان تفتيش مكونة من المنظمات الانسانية واللجان المستقلة على سجون سلطات الأمر الواقع في كل الجغرافيا السورية وخصوصاً السجون السرية التي تقع تحت سيطرة المليشيات التي تدعم نظام الأسد وأجهزة مخابراته - على غرار لجان التفتيش عن الأسلحة الكيميائية - لها صلاحيات الحركة والتفتيش دون قيد أو شرط ودون إخطار مسبق.

- تتعهد الأحزاب المشاركة بالوقوف خلف روابط الضحايا ودعمها بعمليات مناصرة والتأكيد دوما بأن قضيتهم فوق تفاوضية ولا تخضع لأي شكل من أشكال المفاوضات، وبعدم الخضوع لابتزاز النظام، والمطالبة دوما بإطلاق سراح المعتقلين دون قيد أو شرط.

- يدعم المجتمعون العمل على مسارات متوازية، حيث النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين أولوية بنشاطهم من جهة، ودعم الناجين والناجيات من سجون النظام من خلال صندوق ممول من مخصصات الامم المتحدة لدعم ضحايا الاعتقال والاختفاء القسري، وخصوصاً الناجيات وأسرهن وتحقيق التمكين بكافة أشكاله لهن (الاقتصادي بالدرجة الأولى والعلمي والثقافي ...الخ من جهة أخرى)، ونعلن تضامننا الكامل مع النساء اللواتي يتعرضن للعنف المجتمعي والنبذ من مجتمعاتهم بسبب تعرضهن لعنف جنسي طال الجميع في الحقيقة، رجالاً وأطفالاً ونساءً، في سجون الأسد أو سجون قوى الأمر الواقع، ونرفض وصمهن بالعار، مؤكدين على أنهن لسن نصف المجتمع فقط، بل إنهن رافعة حقيقية للسلام المستدام في وطننا السوري.

- يوصي المجتمعون بإنشاء بنك وطني بقوائم المعتقلين وترسيخ عقلية التعاون بين المنظمات والروابط والنشطاء بدلا من عقلية التنافس.

- يتعهد المجتمعون باستمرار التشاور خلال شهر من أجل ايجاد صيغة تنفيذية لمخرجات اللقاء عبر تشكيل لجنة من الموجودين تتواصل مع روابط المعتقلين والمنظمات الحقوقية والجهات السياسية والفاعلين بهذا المجال لجمعهم في فريق عمل جماعي على المستوى الوطني يدعم كل الجهود الهادفة لإطلاق سراح المعتقلين يضم خبراء سوريين وعرب وأجانب.

حرر بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧

المرفقات :

١- تقرير اللجنة الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة "الاخفاء والاحتجاز لقمع المعارضة سمة مميزة لعقد من الصراع في سوريا".

(https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/059/71/PDF/G2105971.pdf?OpenElement)

٢- ميثاق عدالة وحقيقة. (/https://www.caesarfamilies.org/ar/truth-and-justice-charter-syria-en)

الموقعون حسب الترتيب الابجدي:

مسلسل	اسم التجمع	ممثل التجمع		مسلسل	اسم التجمع	ممثل التجمع
١	اتحاد تنسيقيات الثورة حول العالم	معتز شقلب		٢	البيت السوري	مصعب جاويش
٣	التجمع السوري الثوري	عبد القادر ابراهيم		٤	التجمع الوطني السوري	محمد خليفة
٥	التيار السوري للبناء والتجديد "سبت"	هند بوظو		٦	الحراك الثوري في اسطنبول	حمزة الصوفي
٧	الحزب الليبرالي السوري "أحرار"	ثائر حداد		٨	الحزب الوطني للعدالة والدستور - وعد	منى بركة
٩	اللقاء التشاوري اسطنبول	حسين العلي		١٠	المجلس القفقاسي الشركسي	هيثم بدرخان
١١	المنظمة النسائية للعدالة الانتقالية "عدالة"	خالد حويج		١٢	الهيئة السياسية المشتركة للساحل	منير شريتح
١٣	الهيئة السياسية في الرقة	عبد الرزاق العليوي		١٤	الهيئة السياسية لمحافظة حماه	جمال سطوف
١٥	تجمع الوطنيين الأحرار	زياد الدروبي		١٦	تجمع سوريا الوطن	حسان شهباز
١٧	تنسيقية اسطنبول	حمزة العلاف		١٨	جمعية حياة جديدة	وداد نوح
١٩	جيهان الخلف ناشطة واعلامية			٢٠	حركة الاشتراكيين العرب	ادوار حشوة
٢١	حركة بناء سوريا الحرة	أحمد مشول		٢٢	حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي	ماجد الشماع
٢٣	حزب البعث العربي الاشتراكي "التنظيم السوري"	حاتم الراوي		٢٤	حزب الشعب الديمقراطي السوري	عمار الشيخ حيدر
٢٥	حزب الشعب الديمقراطي السوري "الهيئة القيادية"	خلف الغازي		٢٦	حزب اليسار الديمقراطي السوري	زكي الدروبي
٢٧	حزب بناء سوريا الديمقراطي	محمد نور الموسى		٢٨	ديمقراطيات سوريات	خزامى الجندي
٢٩	الحاضنة الشعبية لثورة الحرية والكرامة	حسان نور الدين		٣٠	رابطة المعتقلات السوريات	منى بركة
٣١	رمضان حمود ناشط ومعتقل سابق في سجن صيدنايا			٣٢	كتلة أحرار ابن الوليد	عبد القادر ابراهيم
٣٣	الحقوقي مازن درويش			٣٤	مجلس حمص الديمقراطي	أسامة الجنيدي
٣٥	ملتقى العروبيين السوريين	يحيى الخطيب				